



التقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية

- دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر-

أميرة دباش

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة - أم البواقي-

amiradebbache@hotmail.fr

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان دور التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، في الوقت التي يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية ومتغيرات عالمية أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة، هذا ما أدى إلى ضرورة الإفصاح عن جملة من المعلومات المحاسبية والمالية وهذا ما سيؤدي إلى المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الاستمارة لجمع المعلومات وتم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث وزعت هذه الاستمارة على عينة من المستثمرين وخضعت للتحليل وتم اختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي متوسط بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية -

تقارير المالية، قرارات استثمارية، عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر

The Financial Reports And Their Role In Rationalizing The Investment Decisions -Case Study A Sample Of Investors In The Algeria Stock Exchange -

Abstract

This Study Aims At Demonstrate The Impact Of Financial Reports In Rationalizing Investment Decisions, At A Time Where The World Is Experiencing An Economic Transformation And Global Variables That Become Characterized By Conditions Of Uncertainty And Risk, It Led To The Necessity For Disclosure Of A Set Of Accounting And Financial Information And This Is What Will Help In Making Investment Decisions.

To Achieve The Objectives Of The Study The Questionnaire Has Been Designed To Collect The Information, Where It Was Distributed To A Sample Of Investors, And Were Processed Using The Statistical Program SPSS.

The Study Has Concluded That There Is A Positive Impact With A Between Financial Reports And Rationalizing Investment Decisions.

Key Words -

Financial Reports, Investment Decisions, A Sample Of Investors, Stock Exchange Of Algeria

مقدمة -

يعد قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي يتخذها الفرد، ومن أكثر القرارات خطورة لصعوبة تعديله أو الرجوع فيه، ولديه تأثير كبير على المؤسسة لأنه يتعرض فيه المستثمر لمخاطر عديدة، إذ يستلزم على متخذه الحصول على أكبر عائد وبأقل مخاطرة، ويهدف المستثمر دائما إلى ترشيد قراره الاستثماري من خلال اختياره المناسب لأفضل المقترحات الاستثمارية المتاحة من أجل تعظيم أرباحه فتجده يختار البديل الذي يحقق له أكبر الأرباح والذي يتماشى مع إمكانياته وحاجاته، ولأجل ذلك فإن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية

التي تتميز بالجودة ليستخدامها في التنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار ومن ثم المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

حيث يسعى المستثمرون دوماً إلى ترشيد قراراتهم الاستثمارية من أجل تعظيم عوائدهم وزيادة ثروتهم، ولأجل بلوغ ذلك ووفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية فإنه يجب على المؤسسات أن توضح وبكل شفافية عن كافة المعلومات المحاسبية في تقاريرها، لأن هذا الأمر من شأنه العمل على ترشيد قرارات المستثمرين، حيث يقوم المستثمرون على أثر ذلك بتحليل وتفسير هذه المعلومات المحاسبية من طرفهم أو من طرف المختصين في ذلك ومن ثم استعمال نواتج ذلك في اتخاذ البديل المناسب من بين البدائل المتوفرة من الاستثمارات.

وحتى يتمكن المستثمر من الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات فإن المؤسسة مطالبة فإن تكون معلوماتها ملائمة وموثوقة ولها القابلية على الفهم والمقارنة وأن تتميز بالثبات من خلال اعتماد المؤسسة على نفس المعالجة المحاسبية وبانتظام، وهو الأمر الذي سوف يسهل على متخذ القرار من اختيار القرار المناسب.

وتأسيساً لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر؟
أولاً- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في كونها محاولة لإظهار الدور الذي تلعبه التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية بعينة المستثمرين ببورصة الجزائر، كما تتبع أهمية الدراسة فالتعرف على أهم الجوانب النظرية للتقارير المالية والقرارات الاستثمارية، ودراسة دور ذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

ثانياً- أهداف الدراسة: يمثل الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على:

- المفاهيم النظرية المتعلقة بالتقارير المالية والقرارات الاستثمارية؛
- بيان الدور الذي تلعبه التقارير المالية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية من الجهة النظرية؛

- توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقرارات الاستثمارية محل الدراسة.

ثالثا- فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد دور إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر.

رابعا- نموذج الدراسة: يتمثل نموذج الدراسة في:

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

المتغير المستقل

التقارير المالية

دور

المتغير التابع

اتخاذ القرارات الاستثمارية

خامسا - منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بعرض مفاهيم التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، والمنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه .

سادسا- الدراسات السابقة: من أجل دراسة هذه الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة سوف يتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة، ومن أهم الدراسات التي نراها مناسبة هي:

1/ دراسة (سعاد سعيد غزال، 2012)، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، والتعرف على مختلف مفاهيم الجودة والخصائص التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية.

أما النتائج المتوصل إليها فقد توصلت الدراسة أنه تزداد أهمية الإفصاح وتأثيره على القرارات الاستثمارية كلما زاد مستوى الشفافية والملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد عليها، حيث أن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية، وأن المعلومات المحاسبية تعد مؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر محور النشاط المالي للمؤسسات الاستثمارية.

2/ دراسة (سفيان بن بلقاسم، 2009 / 2010) النظام المحاسبي الدولي وترشيد

عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس والقواعد ومحاور التوحيد المحاسبي الدولي، والإصلاحات الضرورية لكي تتماشى مع الحقائق الجديدة للعولمة، ومعرفة العوائق التي تواجه الجزائر ومختلف المستلزمات الضرورية لتطبيقها.

أما نتائج هذه الدراسة فقد توصلت إلى أن المخطط الوطني للمحاسبة 1975 غير قادر للاستجابة للمتطلبات الجديدة حيث فرض إصلاح هذا المخطط وإعادة النظر فيه، وأن الأنظمة المحاسبية المالية قادرة على استيعاب هذه الحقائق والوقائع الجديدة، وهذا ما يساعد على ترشيد قرارات اختيار البنى الاستثمارية والمالية والقدرة على متابعة تطور عوائدها.

3/ دراسة (هاثل أبو رشيد، 2008) أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع

الاستثمارات المحلية والأجنبية (دراسة ميدانية على بيئة الأعمال السورية):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية في اتخاذ القرارات المالية على المستوى المحلي والدولي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية والإفصاح التام عن المعلومات في التقارير المالية.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن توحيد تطبيق أسس ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية في سورية بما يتوافق مع العولمة المالية، يقدم من خلال التقارير المالية المعدة وفق الأسس والمعايير الموحدة على المستوى

المحلي والدولي، لكتيبي احتياجات كافة متخذي القرارات المالية المحلية والدولية.

4/ دراسة (محي الدين حمزة، 2007) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية:

من بين الأهداف التي جاءت بها هذه الدراسة هي اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالمؤسسات المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى اختبار مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه المؤسسات.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي المتمثلة في المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية لما تحدثه من آثار إيجابية في سلوك المستثمرين في سوق رأس المال، حيث يلعب المحتوى المعلوماتي دورا مهما في تحقيق الكفاءة والفاعلية للقرار الاستثماري.

الدراسات السابقة الاجنبية:

The Role of 2015 Anaja Blessing & Emmanuel E. Onoja, /1
Financial Statements On Investment Decision Making: a Case Of
United Bank For Africa PLC (2004-2013)

هدفت هذه الدراسة إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي بيان الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في صنع القرار خاصة القرارات الاستثمارية.

وقد توصلت الدراسة وذلك بعد اختبار الفرضيات إلى أن للشفافية في المعلومات المحاسبية تأثير على عملية صنع القرار الاستثماري خاصة مستخدمى القوائم المالية، وقد أظهر تحليل الدراسة أن المستثمرين يحتاجون إلى رأي محافظ الحسابات للموافقة على إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية المنشورة وهذا أمر مهم جدا في عملية صنع قرار الاستثمار.

رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا لسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، حيث أغلبيتها أجريت في بيئة غير البيئة التي ستقوم فيها دراستنا، وهذا ما سيساهم في إضافة أكاديمية جديدة للبيئة الجزائرية.

الإطار النظري للدراسة: سنقتصر من خلال هذا الجانب النظري على التقارير المالية، اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1- التقارير المالية:

1- 1 تقرر مجلس الإدارة:

يشمل تقرير مجلس الإدارة على أنه " كل أنشطة المؤسسة الرئيسية بالإضافة إلى مراجعة العمل، وتعني تلك المتطلبات من الأساس أنه إلزام على المؤسسة أن توصف عملياتها التجارية الأساسية، ثم تراجع بعد ذلك تطور العمل خلال السنة، كما يجب التطرق إلى مناقشة التطورات المستقبلية ممكنة الحدوث".¹

حيث يمكن تعريف تقرير مجلس الإدارة على أنه تقرير يبين فيه رسالة مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين، ويجب أن تركز فيه المؤسسة على بيان عملياتها الأساسية ومراجعة تطور أعمالها خلال السنة الحالية ومناقشتها مستقبلا.

1- 2 تقرير محافظ الحسابات

يعرف تقرير محافظ الحسابات على أنه "وسيلة اتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية بشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المحافظ ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية".²

يعد تقرير محافظ الحسابات من مصادر المعلومات الهامة الأخرى، وهو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، فإذا وصل المحافظ لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأياً غير متحفظ.³

كما يعرف بأنه " ذلك الكشف الناتج عن المراجعة التي يجريها محافظ الحسابات، والذي يبرز فيه مدى مصداقية البيانات المالية ومدى صلاحيتها والمقدمة لتخذي القرارات"⁴

وعليه ومما سبق يمكن تعريف تقرير محافظ الحسابات على أنه " التقرير الذي يعبر فيه محافظ الحسابات عن رأيه حول مصداقية المعلومات المالية، وعلى أساسه يستطيع مستخدمي هذا التقرير على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية".

1- 3 تقارير مالية قطاعية

نظرا لما تعانيه المؤسسات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة إلى أخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت المؤسسات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات الأعمال أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا فظهرت التقارير القطاعية والتي عرفها (Roberts) 2000 على أنها تقسم المؤسسات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع.

وتنبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام، إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ إن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات بشكل أفضل".⁵ (عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، 2011، ص211).

2- القرارات الاستثمارية

2- 1 تعريف القرارات الاستثمارية

يمكن تعريف عملية اتخاذ قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية".⁶ ويعرف القرار الاستثماري أيضا على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها".⁷

ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو يعد من القرارات أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

2- 2 أنواع قرارات استثمارية: هناك ثلاثة مواقف تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار، حيث تتوقف طبيعة القرار على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وتندرج تحت القرارات الآتية⁸:

- **قرار الشراء:** في هذه الحالة فإن المستثمر يرى ويشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة أكبر من سعرها السوقي، أي أن السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الأداة رغبة منه في تحقيق الأرباح لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها السوقي.

- **قرار عدم التداول:** في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر، يستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي وقيمة الأداة، وهذا ما يؤدي إلى توقف الشراء وتوقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول، فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق عوائد ولا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

- **قرار البيع:** في هذه الحالة وبعد مرور السوق بحالة تساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق لتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، حيث أن أي مستثمر يرى بأنه مازال أقل مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة يزيد عن قيمة، وهو ما يعمل على ارتفاع السعر عن القيمة وهو ما يعمل على دفع غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

2- 3 مراحل اتخاذ قرار استثماري: وتتضمن هذه العملية⁹:

- **مرحلة تكوين البديل:** تتمثل هذه المرحلة في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص وتجنب التهديدات المتوقعة في البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر؛

- **مرحلة تقويم البدائل:** بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها: التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار؛
- **مرحلة المفاضلة بين البدائل:** وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب .

الإطار العملي للدراسة: تهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر بشأن التقارير المالية ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية.

أولاً- تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث يتكون الاستبيان من (17) سؤال، وتم تقسيمه إلى جزأين:

الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين:

المحور الأول: والذي خصص للتقارير المالية؛

المحور الثاني: وضعت له عدة فقرات خاصة بترشيد القرارات الاستثمارية.

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 01: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما

يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة

جدا؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق أو تسهم

بدرجة مرتفعة؛

- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛
- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقاً.

وقد تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين من أساتذة بجامعة مختلفة، وقد تم إبداء المحكمين آراءهم حول الاستمارة، حيث أجريت الباحثة ما يلزم من تعديلات وتم إعداد الاستمارة في صورتها النهائية أنظر الملحق 1.

ثانياً- عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من الفئات الذين يمتلكون الخبرة العلمية والعملية والمتخصصين في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهم المستثمرين والمساهمين كونهم المعنيون بالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ويستخدمون ويدرسون بعناية التقارير المالية للمؤسسات المسعرة ببورصة الجزائر ونظراً لصعوبة اتخاذهم لقرار الاستثمار الذي يعد من أهم القرارات الاستثمارية. وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية مكونة من مستثمرين ومساهمين، وقد تم توزيع 90 استمارة، حيث تم استرجاع 85 استمارة أي أن نسبة الاسترجاع 94.44% وهي نسبة صالحة للدراسة.

ونلاحظ أن العينة أكبر من 30 فرداً وحسب نظرية (Central Limit Theorem) التي مفادها أن توزيع جميع الأوساط الحسابية يكون قريباً من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريباً من التوزيع الطبيعي بشرط أن يكون عدد أفراد العينة 30 فرداً على الأقل¹⁰ وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية.

ثالثاً- أدوات البحث الميداني: أن الأساليب الإحصائية التي تفيد في مثل هذه الدراسات تتمثل في:

- معامل ألفا كرونباخ للتأكد من مدى ثبات الاستمارة؛

– التكرارات والنسب المئوية من أجل معرفة مدى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو فقرات محاور ومجالات الدراسة ومن أجل وصف خصائص عينة الدراسة؛

– المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة والقيام بترتيبها حسب درجة الموافقة؛

– معامل الارتباط بيرسون لبيان علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع؛

– الانحدار البسيط لتحديد شكل واتجاه العلاقة.

رابعاً- ثبات أداة الدراسة: لتحقق من ثبات أداة الدراسة قام الباحثة بحساب ألفا كرونباخ و الجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 02: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	التقارير المالية	0.82
2	ترشيد القرارات الاستثمارية	0.82

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق تبين أن معامل الثبات بلغ نسبة 82% وهي نسبة عالية،

إذ يعد مقبول لأغراض الدراسة وهذا ما يدل على ثبات محاور الدراسة.

خامساً- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول

تحليل نتائج أسئلة المحورين بالاعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1- تحليل خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم 03: خصائص عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	الخاصية	
		حسب	الجنس
.1087	74	ذكر	حسب السن
.9012	11	أنثى	
.905	5	أقل من 25	حسب السن
.2041	35	25 - 30	
.1034	29	30 - 45	
.8018	16	أكثر من 45	حسب المستوى الدراسي
.8011	10	ثانوي	
.1014	12	تقني سامي	
.2061	52	ليسانس	
.9012	11	ماستر	
0	0	ماجستير	
0	0	دكتوراه	حسب سنوات الخبرة
.5016	14	أقل من 5 سنوات	
.8018	16	5 - 10 سنوات	
.8038	33	10 - 15 سنة	
.9025	22	أكثر من 15 سنة	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث وهذا ما يرجع إلى طبيعة العينة التي تستلزم ذلك؛
- تحتوي المؤسسة على فئة معتبرة للسن الكبير ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛
- أن متوسط المستوى الدراسي للعينة مستوى ليسانس فما فوق أي لديهم التأهيل العلمي المناسب، وهذا بدوره يعزز من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها؛

• أن عينة الدراسة منذويا الخبرات الكبيرة مما يساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، ويعتبر من المؤشرات الجيدة.

2- تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة:

2 - 1 تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقارير المالية :

جدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير

المالية

الترتيب ب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
4	.850	.793	يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم ترشيد القرار الاستثماري	1
6	.081	.753	تحتوي التقارير المالية على افصاحات لم تتضمنها القوائم المالية	2
8	.940	.733	يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية	3
3	.830	.843	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة	4
5	.950	.753	تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات	5
2	.900	.883	يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني	6
7	.870	.743	ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية	7
1	.780	.044	يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية	8
9	.790	.733	توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي تتضمنها القوائم المالية	9
0	.47	.80	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تبين أن أفراد العينة وافقوا على:

• " يعتمد المستثمر بشكل دائم على التقارير المؤقتة التي تصدرها المؤسسة في اتخاذ قراراته الاستثمارية"، إذ تعد هذه القوائم نصف سنوية وهي تبين وضعية

المؤسسة خلال كل نصف سنة، حيث أن المستثمرين والمساهمين يهتمون بوضعية المؤسسة كل فترة وذلك لأجل اتخاذ قراراتهم بكل عقلانية،

• "يؤدي تقرير محافظ الحسابات دورا هاما في زيادة موثوقية اتخاذ القرارات الاستثمارية نتيجة الإفصاح والإبداء حول رأيه الفني"، حيث وافق أفراد العينة على الدور الفعال الذي يقوم به محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية والشفافية في إعداد القوائم المالية،

• "تقوم المؤسسة بالإفصاح عن التقارير المالية من خلال تقرير مجلس الإدارة الذي يدعم المعلومات السابقة"، إذ يعد تقرير مجلس الإدارة من بين المعلومات الوصفية التي يحتاجها المستثمر لكي يدعم قراراته كون هذا التقرير يحتوي على خطط مستقبلية وتنبؤية بمستقبل المؤسسة،

• "يوجد في المؤسسة تقارير مالية خاصة ومنفصلة عن القوائم المالية تساعد على إنتاج معلومات خاصة تساهم في ترشيد القرار الاستثماري"،

• "تساعد التقارير المالية في الحكم على دقة وعدالة القوائم المالية من جهة محافظ الحسابات" وقد وافقوا على أهمية تقرير محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول صدق القوائم المالية، حيث بالإضافة إلى القوائم المالية يوجد تقارير مالية تعد من قبل المؤسسة تحتوي على معلومات وصفية، تكمل مختلف المعلومات الكمية والتي يتم المصادقة عليها من قبل محافظ الحسابات،

• "تحتوي التقارير المالية على افصاحات لم تتضمنها القوائم المالية"،
• "ينتج عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية"، إذ وافق أفراد العينة على أن تقرير محافظ الحسابات خاصة عندما يكون التقرير نظيف له دور هام في ترشيد القرار الاستثماري،

• "يتضمن تقرير مجلس الإدارة مختلف الخطط والتنبؤات المستقبلية" أي أن التقارير المقدمة من المؤسسة والتي تتمثل في تقرير مجلس الإدارة تحتوي على معلومات يستطيع من خلالها المستثمر التنبؤ بمستقبل المؤسسة،

• "توفر الملاحق مختلف المعلومات الإضافية والتي تتضمنها القوائم المالية" أي أن للملاحق أهمية كبيرة في الإفصاح عن مختلف المعلومات التي لم ترد في القوائم المالية.

مما سبق ومن خلال الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي العام لهذا المجال هو 3.80 والانحراف المعياري 0.47 إذ تبين أن أفراد العينة أيضا وافقوا على هذا المجال، والذي من خلالها تبين أن التقارير المالية تعد معلومات إضافية تساهم في المساعدة على التنبؤ بمستقبل والخطط المستقبلية للمؤسسة، وأيضا لتقرير محافظ الحسابات أهمية كبيرة من خلال إعطاء صورة أكثر شفافية ومصداقية للقوائم المالية، وذلك بإبداء رأيه الفني الذي يعبر عن مدى صدق وجودة القوائم المالية، إذ كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي، إذ يعد تقرير محافظ الحسابات من الأمور المهمة التي على أساسها يتخذ القرار الاستثماري، إذ يصادق على موثوقية وموضوعية القوائم المالية وأنها أعدت بطريقة صحيحة، وعند قيام المؤسسة بتعديل قوائمها المالية فهذا سيساهم في إعطاء معلومات تتميز بجودة عالية كون هذه الأخيرة أخذت عوامل تضلل نتيجة أعمال المؤسسة ألا وهو عامل التضخم.

تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني ترشيد القرارات

الاستثمارية:

جدول رقم 05: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور ترشيد

القرارات الاستثمارية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
3	.610	.164	إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة	1
8	.231	.762	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	2
7	.271	.413	إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3
6	.830	.693	يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها	4
4	.810	.853	تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	5
5	.840	.803	يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية	6
1	.550	.294	إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها	7
2	.540	.224	يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الايرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد	8
	.420	.773	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تبين أن أفراد العينة وافقوا بشدة على:

- "إن استخدام المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في ترشيد قرار الاستثمار يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها"، حيث أن أساس أي قرار استثماري رشيد هو الحصول على معلومات ذات جودة عالية تتميز بمجموعة من الخصائص هذا ما سيساهم في ترشيد القرار،

- "يهدف القرار الاستثماري إلى زيادة عائد الاستثمار أو القوة الايرادية وذلك لأجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد"، إذ أن العينة أيدت وبشدة أن أي قرار استثماري الغاية منه تتمثل في تحقيق أرباح على المدى الطويل،

تبين أن أفراد العينة وافقوا على:

- "إن توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة"،

• " تعتمد المؤسسة وبشكل كبير على عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الاستثمارية" إذ وافقت العينة على أن اتخاذ القرار الاستثماري لابد أن يكون مبني على أسس مدروسة، وتشارك فيه مجموعة من الخبراء التي تبدي رأيها حول القرار،

• "يعتمد بشكل دائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية على المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية" وهو أن المعلومات المحاسبية والمالية هي أساس اتخاذ القرار الاستثماري،

• " يتخذ المستثمر دائما قرارات استثمارية رشيدة يمكنها من حل مشاكلها"،

• " إن الاعتماد على الحكم الشخصي لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري المناسب" فقد أيدوا على أن اتخاذ قرار استثماري مبني على أساس شخصي أو ميول نفسي يصعب أن يكون رشيداً، وقد حايّد أفراد العينة :

• " في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري" كونهم لا يمكن اتخاذ أي قرار استثماري دون دراسة مختلف جوانبه وليس من خلال الحكم الشخصي أو الميول الذاتي. من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن متوسط الحسابي لأفراد العينة 3.77 وانحرافه المعياري 0.42 ، وهذا ما يبين أن أفراد العينة إجاباتهم كانت موافقة على دور وأثر المعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد القرار الاستثماري، خاصة إذ تميزت بجملة من الخصائص وإذ كانت ذات جودة عالية وأن أي قرار رشيد يكون مبني على أسس مدروسة وليس الحكم على أساس شخصي لأن القرار الاستثماري يعد من أهم القرارات ويتميز بجملة من الخصائص أهمها الخطورة.

سادسا- اختبار الفرضية: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي

يوضح ذلك:

جدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية

ترشيد القرارات الاستثمارية		التقارير المالية			
4120	1	1	معامل الارتباط للتقارير المالية		
0.000	85	85	مستوى المعنوية		
85			عدد العينة		
1	4120	4120	معامل الارتباط للقرارات الاستثمارية		
	0.000	0.000	مستوى المعنوية		
85	85	85	عدد العينة		
الخطأ المعياري للتقدير 0.3860		معامل التحديد (R^2) 0.170			
مستوى المعنوية: 0.000		قيمة (F) : 0.01717			
معنوية	قيمة T	بيتا β	SEB	b	المتغير
معنوية T	قيمة T	بيتا β	SEB	b	المتغير
0.0000	.8936	-	.3440	.3682	الثابت
0.000	.1254	.4120	.0900	.3700	التقارير المالية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دور ذي دلالة إحصائية بين التقارير المالية و ترشيد القرارات الاستثمارية حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.4120)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.1700)$ أي ما قيمته 17.00% من التغيير في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية ناتج عن التغيير في مستوى التقارير المالية والباقي يرجع لأسباب أخرى قد يعود للقوائم المالية أو للجودة المعلومات المحاسبية التي كلما تميزت بخصائص كلما زادت من ترشيد القرار الاستثماري، وقد تعود إلى مستوى الإفصاح المحاسبي حيث كلما تميز بدرجة عالية كلما زاد من القرار الرشيد، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0,05، أي علاقة معنوية، أما الخطأ المعياري للتقدير فقد بلغ (0.3860). وهذا ما يبين صغر الأخطاء العشوائية أي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار وهو ما تدل عليه قيمة (F) البالغة 7.0171، وقد بلغت قيمة معلمة الميل 0.3700. أي هناك أن الزيادة في الاعتماد على التقارير المالية بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 0.3700 درجة، وقد بلغت معلمة التقاطع 0.3682. بمستوي معنوية 0.0000. وهي أقل من 0,05، وهو ما يدعونا

إلى قبول الفرضية أي أن هناك دور للتقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الخاتمة -

تعتبر القرارات الاستثمارية من المواضيع الهامة والفعالة في المؤسسة، وذلك نتيجة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية التي أصبحت تتسم بظروف عدم التأكد، وخاصة وأن البيئة الجزائرية تعتمد على نظام محاسبي جديد مستمد من معايير محاسبية دولية، إذ يعد هذا النظام ذات أهمية كبيرة وذلك لاعتباره مخرجات مطلوبة يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب قرار الاستثمار. من خلال دراستنا و من خلال بحثنا في جانبه النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك دور إيجابي متوسط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التقارير المالية وترشيد القرارات الاستثمارية لعينة المستثمرين ببورصة الجزائر؛

- يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى زيادة الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدة المستثمرين والمقترضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية؛
- تلعب التقارير الإضافية التي تتوفر على معلومات توضيحية دورا هاما في ترشيد القرار الاستثماري نظرا لما يتوفر من معلومات ذات أهمية كبيرة؛
- يعد القرار الاستثماري الرشيد بأنه ذلك القرار المعقول الذي يحقق أهداف المستثمر والذي يكون مدروس وعلمي يوازن من خلاله المستثمر بين عدة بدائل استثمارية .

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات -

- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري، لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري وإيصال المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب؛

- ضرورة تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية بقوائم مكملة، بحيث تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية.
 - إعادة إصلاح السوق المالي الجزائري من إعادة تقييم المؤسسات، وبالتالي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بكل دقة وشفافية أكثر؛
 - ضرورة مساهمة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تكوين إطارات تكون على دراية بأهمية الإفصاح المحاسبي؛
- الهوامش -

¹/أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة في شركات السمسة في الأوراق المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 574.

² / إبراهيم سليمان عمر، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدقي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين، أطروحة دكتوراه. 2008، ص 12.

³ / أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 496، 497.

⁴ / Lois munro and Jenny Stewart, **External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities**, Griffith university, 2009, p06 .

⁵ / عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحفيظ قدور بلعربي، مدى اعتماد المستثمرين على المعلومات المالية وغير المالية عند صناعة واتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة معارف، العدد العاشر، مجلة كلية الاقتصادية برج بوعريبيج، جوان 2011، ص 211.

⁶ /Patrick PIGET, **Décision d'investissement Incertitude et information**, ECONOMICA, Paris, 2011, p9

⁷ / زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص 9.

⁸ / محمد مطر و فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 18-19.

- ⁹ / دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 42- 43
- ¹⁰ / حمزة محمد دودين، التحليل الاحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، دار المسيرة، عمان، 2013، ص 58.

ملحق رقم (1): قائمة المحكمين لاستبيان الدراسة

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة الأصلية
1	خالد الخطيب	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
2	خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
3	عبد القادر بريش	المدرسة العليا للتجارة
4	حسين بن ناجي	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -
5	صالح مرزقة	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة -
6	عبد الفتاح بوخمخم	جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-